

Distr.: General
22 July 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وبيرو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود ألمانيا وبيرو، بصفتها الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، والمملكة المتحدة، التي تعاونت بشكل وثيق معهما، إحالة موجز عن الاجتماع بشأن مياغار الذي عقده الفريق في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (انظر المرفق). ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

الممثل الدائم لألمانيا

(توقيع) غوستافو ميسا - كوادرا

الممثل الدائم لبيرو

(توقيع) كارين بيرس

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وبيرو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

موجز عن الاجتماع بشأن ميانمار الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩

في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن اجتماعاً بشأن الحالة في ميانمار. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، كريستين شرانر بورغنر، والمنسق المقيم في ميانمار، كنوت أوسبي، والمنسقة المقيمة في بنغلاديش، ميا سيبو، وكان برفقتهم كبار أعضاء الأفرقة القطرية التابعة لهم.

وطرح أعضاء المجلس عدة أسئلة بشأن أسباب عدم إحراز الحكومة أي تقدم في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وعدم اتخاذها إجراءات تتجاوز وضع خطط وإنشاء لجان وعقد اجتماعات. وسألوا أيضاً عما إذا كان البيان المشترك لحكومة ميانمار والأمم المتحدة الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ قد أدى إلى تغيير في مستوى تعاون الجهات الفاعلة الحكومية وفي نفيها التام ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي. وكان لديهم المزيد من الأسئلة عن الظروف التي يتعين تهيئتها لإتاحة العودة الطوعية للاجئين والمشردين، وعن العمل الجاري الذي تقوم به لجنة التحقيق المستقلة، وعن التدابير المتخذة لتجنب الضرر الناجم عن توثيق حالات العنف الجنسي والتحقيق فيها دون مراعاة الأصول القانونية أو وجود صلة مباشرة بالخدمات المقدمة إلى الناجين أو سبيل اللجوء إلى العدالة. وأعرب أعضاء المجلس عن اهتمامهم أيضاً بمستوى التشاور مع النساء والمنظمات النسائية بشأن مسائل من قبيل إيصال المساعدات الإنسانية، والقرارات المتعلقة بإغلاق مخيمات المشردين داخلياً أو نقلهم إلى أماكن أخرى (كما حدث في جزيرة بھاشان شار)، ومدى تفشي ظاهرة الاتجار بالنساء والزواج القسري في مخيمات اللاجئين ومدى توفير خدمات الصحة الإنجابية والخدمات النفسية الاجتماعية، وإن كانت هناك أي خطط تهدف لإصلاح القوات المسلحة (تاتماداو) أو تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

ويرد أدناه موجز للنقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع.

- سلّطت المبعوثة الخاصة والمنسقان المقيمان الضوء على أهمية المرأة والسلام والأمن بالنسبة لولاية كل منهم ولنجاح أي جهود لبناء السلام. وشددت المبعوثة الخاصة على ضرورة إشراك المرأة بصورة كاملة وفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق سلام دائم، وكذلك على إعطاء الأولوية للمبادرات التي تقودها المرأة الرامية لتعزيز التماسك الاجتماعي، والتشاور مع المرأة بشأن أي حلول متوخاة، ومراعاة احتياجات المرأة والاعتبارات المتعلقة بالحماية. وشددت أيضاً على أن مشاركة نساء من خلفيات مختلفة على نطاق واسع ضرورية بشكل خاص في بلد بتنوع ميانمار. وأشارت إلى أنه مع أن رئيسة الحكومة امرأة، فإن الأغلبية الساحقة من الأشخاص الذين تحاورت معهم على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي في ميانمار كانوا رجالاً، ويعزى ذلك جزئياً إلى هيمنة الجهات الفاعلة العسكرية والدينية في مواقع القيادة

وإلى الدور الهائل الذي يضطلعون به في الحياة العامة وفي صنع القرار، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن.

- ويزيد من حدة هشاشة وضع النساء والفتيات ارتفاع مستويات عدم المساواة بين الجنسين في ميانمار: فعلى سبيل المثال، تشارك نسبة ٥٠,٥ في المائة من النساء في القوى العاملة مقارنة بنسبة ٨٥ في المائة من الرجال؛ ويعمل ٩٠ في المائة من النساء في الاقتصاد غير الرسمي؛ وتمثل النساء ١٢,٧ في المائة فقط من أعضاء البرلمان الوطني والبرلمانات الإقليمية؛ ولا تمثل النساء إلا ٠,٢٥ في المائة من المسؤولين عن البلديات وتجمعات القرى. ورغم أن المساواة بين الجنسين أفضل في قطاع الخدمة المدنية في ميانمار، فإن النساء يشغلن نسبة ١,٥ في المائة فقط من المناصب برتبة مدير عام. وقد انعكس ذلك أيضا على جهود صنع السلام. ورغم التزام الحكومة بضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة أثناء آخر مؤتمر للسلام، لا تزال المرأة تمثل ٦ في المائة فقط من أعضاء أفرقة تنسيق المنظمات العرقية المسلحة و ١٣ في المائة من كبار المندوبين فيها. وعلى النحو المبين في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ واستعراض الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩ في ميانمار، تواجه النساء والفتيات تحديات أكثر حدة في المناطق النائية والمناطق المتضررة من النزاع، حيث يتعرضن بشكل خاص للعنف الجنسي والجنساني، والاستغلال الجنسي، والزواج المبكر والقسري والاتجار بالبشر، ويواجهن حواجز تعرقل إمكانية حصولهن على الإغاثة والخدمات والمعلومات والأنشطة المدرة للدخل، والمشاركة في الحياة المجتمعية وفي صنع القرار على جميع المستويات. وتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة والحوامل والمرضعات والمراهقات والفتيات الأكبر سنا والأسر التي تعيلها نساء تهميشا أكبر. فعلى سبيل المثال، لم تلد سوى نسبة ٣٧ في المائة من النساء في مرافق صحية مهنية على الصعيد الوطني، ولكن هذه النسبة تنخفض إلى ١٩ في المائة في ولاية راخين.

- وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشكل مستفيض انتشار أعمال العنف الجنسي وطابعها المنهجي وكانت محل تركيز تقرير كانت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد طلبت حكومة ميانمار إعدادده بموجب الإجراء الاستثنائي لتقديم التقارير ونظرت فيه في وقت سابق من عام ٢٠١٩. وطريقة تعامل لجنة التحقيق المستقلة التي تقودها الحكومة مع العنف الجنسي والجنساني غير واضحة، ولم يتمكن الخبراء التابعون لها من زيارة مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، ولكن من المهم التعاون بشكل تام مع آلية التحقيق المستقلة لميانمار وإطلاع الجهات الفاعلة الأخرى على المبادئ التوجيهية المتعلقة بمبدأ "عدم إلحاق الضرر" عندما يتم جمع الأدلة والشهادات بشكل غير منسق. ولاحظ عدة مشاركين أن نداء طائفة الروهينغيا إلى تحقيق العدالة قوي جدا.

- وفي مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، كانت نسبة ٥٢ في المائة من اللاجئين الروهينغيا من النساء والفتيات اللائي يخضعن لقيود على التنقل، ويفتقرن لفرص الالتحاق بمرافق التعليم الرسمي، وفرص كسب الرزق، وإمكانية اللجوء إلى القضاء أو الاعتراف الرسمي باللاجئين الروهينغيا ككل، مما يعرضهن لأخطار أكبر. وتتعرض المراهقات بشكل خاص لخطر الاتجار بالبشر، وقد أنشأت الأمم المتحدة مؤخرا فرقة عمل لمكافحة الاتجار في كوكس بازار. كما تمثل النساء والفتيات أكثر الفئات ضعفا في المجتمعات المضيفة التي هي أيضا بحاجة إلى مساعدات

إنسانية. ورغم مقاومة العناصر المحافظة ضمن اللاجئين الروهينغيا للتعامل مع المتطوعات والعاملات في المجال الإنساني، فإن نساء الروهينغيا يضطلعن بدور هام في جهود الاستجابة لمساعدة المجتمعات المحلية، ومنع العنف، والإرشاد بشأن خدمات المشورة المتاحة، وتقديم الخدمات والتطوع في قطاعي الصحة والحماية. وفي عام ٢٠١٨، نظّمت المئات من النساء اللاتي أطلقن على أنفسهن تسمية "نساء السلام" تظاهرات للدعوة إلى تحقيق العدالة، وقدّمن طلبا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في ارتكاب جرائم إبادة جماعية واضطهاد، بما في ذلك العنف الجنسي باعتباره أداة للجريمتين، وعرضن المئات من الشهادات التي أدلت بها نساء من المخيمات. وسُجّلت أيضا زيادة ملحوظة في الطلب على خدمات تنظيم الأسرة وعلى الولادات في المرافق الصحية، الأمر الذي يعكس تحولا اجتماعيا في حد ذاته. ويوجد حاليا ١١٩ منفذا آمنا لأماكن ملائمة للمرأة وغيرها من المرافق في المخيمات. وقد بُذلت جهود لتعزيز التماسك الاجتماعي والحوار بين المجتمع المضيف واللاجئين ولتشجيع مشاركة المرأة في إدارة المخيمات وقيادتها. غير أن نسبة تمويل النداء الإنساني كانت أقل من ٢٠ في المائة هذه السنة، وقد أثّرت قلة الموارد بشدة على خدمات الصحة الإنجابية وعلى الجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي وخدمات الصحة النفسية. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار الطويل الأجل في المبادرات التحويلية التي تركز على تحقيق المساواة بين الجنسين، كما هو الشأن في مجالات التعليم، وسبل العيش، والمعونة القضائية، التي كانت محدودة بسبب موقف الحكومة من المرحلة الحالية للمساعدة الإنسانية.

- وقد تضمنت بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة والتي أشار إليها المشاركون اعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠١٣-٢٠٢٢)، التي تضمنت جزءا عن دور المرأة في حالات الطوارئ وفي منع نشوب النزاعات؛ والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإغلاق مخيمات المشردين داخليا التي نصّت على ضرورة إعطاء الأولوية لإعادة توطين الأسر التي ترأسها نساء؛ ومشروع القانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة وتوفير الحماية لها؛ والبيان المشترك بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقد تم توقيع البيان المشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأنشئت لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذه واجتمعت للمرة الأولى في نيسان/أبريل واشتركت في رئاستها كل من وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، ووزارة الدفاع، غير أنه لم يتم إشراك الأمم المتحدة في وضع مشروع خطة عمل اللجنة ولم تُطلب مشورتها. وقد أشارت خطة ميانمار للتنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٣٠) إلى أهمية مشاركة المرأة في مساعي تحقيق الديمقراطية والسلام، وتضمّن إطار المؤشرات الجاري إعداده لرصد التقدم المحرز صوب تنفيذ تلك الخطة وأهداف التنمية المستدامة مؤشرا محددًا لقياس مشاركة المرأة في عملية السلام. وقامت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، التي يترأسها وزير الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، بتنسيق تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠١٣-٢٠٢٢)، وتفرّغ أحد الأفرقة العاملة التقنية الأربعة لمسألة المرأة والسلام والأمن وشرع في عقد اجتماعات أكثر انتظاما منذ عام ٢٠١٨، بمشاركة منظمات المجتمع المدني الوطنية وبدعم من الأمم المتحدة. وفي الولايات المتضررة من النزاع، مثل مون وكايين وكاياو وشان، أُطلقت مبادرات لإدراج في الخطط الإنمائية وخطط أولويات الولايات على الصعيد المحلي عناصر من الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ويجري الاضطلاع بأنشطة مشتركة بين الطوائف الدينية

والعرقية من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة، ولكن بدرجة أقل في ولاية راخين، بسبب حدة النزاع هناك وتعذر الوصول إليها. ووافقت الحكومة على خطط تهدف لإنشاء مركز بقيادة نسائية يعمل على تحقيق التماسك الاجتماعي في ولاية راخين، ومؤخراً تم تعيين سيدتين لإدارة مخيمين للمرة الأولى في تلك الولاية. وتعاونت الحكومة أيضاً مع مركز المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل بناء مخيمات مؤقتة، ولكن أكثر ما تحتاجه طائفة الروهينغيا في ولاية راخين هو التمتع بحقوقها وحرية التنقل وسبيل للحصول على الجنسية.

وقدّم المشاركون في الاجتماع عدة توصيات. أولاً، قدم الفريق القطري في ميانمار في الآونة الأخيرة أربعة مقترحات لصندوق بناء السلام ركزت على دور المرأة والشباب في بناء السلام، ومن الضروري تزويده بالموارد اللازمة لذلك. ثانياً، من المهم لمجلس الأمن أن يجد طريقة لحث الحكومة على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين المتعلقة بالمسائل الجنسانية، والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإغلاق مخيمات المشردين داخلياً، ومذكرة التفاهم المبرمة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. ثالثاً، طلب المشاركون أيضاً استغلال الفرص التي تتيحها الزيارات العديدة التي يقوم بها كبار المسؤولين من المجتمع الدولي لتناول العديد من النقاط التي أثّرت خلال هذا الاجتماع، ولتكتيف جهود الدعوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بدلاً من إثارة هذه المسائل فقط خلال الزيارات التي تقوم بها الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع أو المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). أو لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأخيراً، ينبغي لخطّة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بنغلاديش التي هي قيد الإعداد حالياً أن تشمل إجراءات مراعية للنساء والفتيات من الروهينغيا. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، بتسليط الضوء على بعض التوصيات التي تقاسمتها خطياً مع أعضاء الفريق والتي تضمنت التوصيات الواردة أدناه.

- ينبغي أن يعتمد مجلس الأمن قراراً جديداً أو بياناً رئاسياً جديداً بشأن الحالة في ميانمار ويضمنه عبارات لحث السلطات الوطنية والمنظمات العرقية المسلحة على كفالة المشاركة الهادفة للمرأة، بما في ذلك في أدوار صنع القرار، وفي مؤتمرات السلام الوطنية والمفاوضات الثنائية، وفي رصد اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني؛ وينبغي أن يدعو حكومة ميانمار إلى وقف ممارساتها التمييزية وإلى استعراض القوانين واللوائح التي تميز ضد النساء والفتيات من الأقليات العرقية، ومن بينها الروهينغيا، أو تتسبب في حرمانهن؛ وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي على دعم منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء ميانمار وفي الولايات المتضررة من النزاع من أجل بناء السلام وتحقيق المصالحة بين الطوائف، ونزع فتيل النزاعات الطائفية، ومكافحة التضليل الإعلامي وخطابات الكراهية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم خدمات إلى ضحايا العنف الجنسي، وتعجيل نسق جهود إعادة البناء، ودعم مشاركة المرأة وتمثيلها في عملية صنع القرار، بما في ذلك في الانتخابات المقبلة.

- ينبغي لأعضاء المجلس استغلال نفوذهم السياسي والدبلوماسي، وكذلك الموارد المالية المتاحة لديهم، لتوفير مسار لتحقيق العدالة للنساء والفتيات المتضررات من النزاع، وتوسيع نطاق الخدمات التي تدعم النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك فرص الالتحاق بالتعليم الرسمي، وتطوير المهارات، وفرص كسب الرزق، والاستثمارات طوال عدة سنوات في منظمات

المنهج المدني النسائية، ووضع القيادة النسائية في صلب الجهود الإنسانية والمحادثات المتعلقة بالإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين أو الخيارات الأخرى، وتمويل جهود بناء السلام التي تقودها النساء، وذلك تلبية لطلب الأمين العام تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الأموال المرسدة لبناء السلام من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- وينبغي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها مسؤولة عن صياغة المسودات المتعلقة بميانمار في مجلس الأمن، وللرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي، عرض نتائج هذا الاجتماع على الجهات المعنية في المنظمات الإقليمية، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجهات المانحة الرئيسية، والمنهج المدني، وينبغي لها استكشاف الفرص المتاحة للاشتراك في المساعي الدعوية لدى حكومة ميانمار بشأن بعض المسائل التي أثرت خلال الاجتماع.

وقد استكمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع هذه المقترحات بتوصيات إضافية بشأن ولايات لتنفيذها. ورحب المكتب بالبيان المشترك إلا أنه أوضح أن هذا البيان ليس إلا خطوة واحدة، وأن الأمم المتحدة لم تطلع على مشروع خطة العمل التي وضعت، سواء كان ذلك في ميانمار أو في مقرها في نيويورك. وعلاوة على ذلك، يتعين أيضا تنفيذ إطار التعاون الموقع مع حكومة بنغلاديش، وحتى الآن، لم يتم تعيين أي منسق ولم تُعرض أي خطة عمل. وينبغي لمجلس الأمن أن يطلب إلى السلطات الوطنية في ميانمار تيسير وصول منظمات المعونة الإنسانية، دون عوائق، إلى جميع أنحاء المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك المنظمات التي تساعد ضحايا العنف الجنسي وتوفر الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية؛ وينبغي أن يعيد تأكيد ضرورة إجراء تحقيق فوري في ارتكاب قوات الأمن، بمن فيهم كبار المسؤولين، جرائم دولية جسيمة، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وينبغي أن يعيد تأكيد ضرورة مقاضاتهم؛ وينبغي للمجلس أن يذكر حكومتي ميانمار وبنغلاديش وشركائهما الدوليين بضرورة كفالة توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات التوليد والرعاية قبل الولادة وبعدها، والمعلومات والخدمات المتعلقة بوسائل منع الحمل، والوسائل العاجلة لمنع الحمل، والعلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية، والإجهاض المأمون، ودعم الرعاية الصحية للأمهات، والمشورة النفسية الاجتماعية، وتدابير التخفيف الرامية إلى منع زواج الأطفال والزواج القسري والاتجار بالبشر المتصل بالنزاع، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦).

واختتم الرئيسان المشاركان الاجتماع، وأعربا عن عزمهما عقد اجتماع متابعة قبل نهاية

عام ٢٠١٩.